

الفصل السادس

العلاقة بين دول القوة ودول الضعف

العناصر:

- ١- لمحة تاريخية عن دول القوة ودول الضعف في العصر الحديث.
- ٢- النظام العالمي الجديد والقوة.
- ٣- القوة والتنازلات.
- ٤- القضايا المحورية في العلاقات الصينية الأمريكية.
 - أ- ضبط التسلح ومنع الانتشار النووي.
 - ب- التدخل في الشؤون الداخلية.
 - ج- القضايا الاقتصادية والتجارية.

الفصل السادس

العلاقة بين دول القوة ودول الضعف

١- لمحة تاريخية عن دول القوة ودول الضعف في العصر الحديث:

تتفاوت العلاقة بين دول القوة ودول الضعف وفقا لنسبة مدي الضعف والقوة عند أحد أطراف المعسكرين، كما تتفاوت بينهما وفقا لمدي حاجة أحدهما للآخر سياسيا واقتصاديا وعسكريا. إلا أن دول الضعف تتسم بصفات تغزى الدول الأقوي منها علي استغلالها، وإن كان ذلك الاستغلال يختلف من دول إلي أخرى بسبب الظروف الدولية والإقليمية والمحلية.

ولا يكفي أن تجتمع في دولة ضعيفة كل سمات الضعف أو أن تتصف دولة قوية بصفات القوة كاملة حتي تنشأ بينهما علاقة التابع بالمتبوع. فقد يستضعف الضعيف الأكثر منه ضعفا، وقد يستقوى القوي علي من هو أقل منه قوة، وقد تعدل الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية العلاقة في مرحلة من المراحل بين دولة قوية وأخرى ضعيفة حتي يخالها المرء علاقة تكاملية، وقد تتقلب موازين الأمور علي

أى منهما فتخرجها من القالب الذى كان يوظرها فتجعلها إما فتية قوية أو واهنة ضعيفة.

وقد بدأت العلاقة بين دول القوة الغربية وما عداها من دول العالم تأخذ شكلها الأكثر وضوحاً منذ القرن الخامس عشر حينما فكرت فى الاستيلاء على ثروات دول الضعف وتسخير شعوبها والاستفادة من مواقعها الجغرافية، فبدأت بذلك قصة الاستعمار الغربى بعد خروج المسلمين من الأندلس وسقوط آخر معاقلهم فى غرناطة على يد الأسبان عام ١٤٩٢، وأطل بذلك عهد جديد من عهود استعمار الدول الأخرى بحجة تعقب المسلمين وإجهاض أية محاولة منهم للعودة إلى بلادهم التى طردوا منها . وكانت قارة أفريقيا هى أقرب القارات لأولئك المسلمين، فترتب على ذلك تطويقهم فى أفريقيا والاتصال بالمملكة المسيحية فى الحبشة.

وقد بدأت تلك العملية بالكشوف الجغرافية التى واصلت الدوران حول أفريقيا واكتشاف كنوزها . ثم اتخذت هذه الحملة بعد ذلك صبغة صليبية بعد أن باركت البابوية هذا العمل العدائى ضد المسلمين واعتبرت أن كل من يموت فى سبيل ذلك يعتبر من شهداء الكنيسة^(*).

(*) أقام الفاتيكان احتفالاً نيانيا بتاريخ ١٢ / مارس / ٢٠٠٠ ضم عشرة آلاف رجل دين مسيحي وطلب الكراندلة الحاضرون الصفح عن أخطاء الكنيسة، ومن بينهم الكاردينال الألمانى جوزف راتزينغر رئيس جمعية العقيدة والإيمان الذى دعا البابا والكهنة إلى الاعتراف بالأخطاء التى ارتكبت باسم المسيحية، مشيراً إلى الأساليب البعيدة عن الأناجيل التى لجأ إليها المسيحيون، خاصة خلال فترة الحملات الصليبية وحقبة محاكم التفتيش.

فوجد ملوك أسبانيا والبرتغال في ذلك فرصة للتوسع ورصدوا مبالغ ضخمة لتمويل عمليات الاستعمار، وشجعوا الكشوف الجغرافية في مناطق أخرى من العالم، ثم دخلت دول استعمارية غربية أخرى معهما بهدف استعمار تلك القارة بقصد ديني وديوي، مثل التطلع إلى التحكم في المناطق الاستراتيجية في القارة للسيطرة على أجزائها لضمان الحصول على المواد الخام اللازمة للثورة الصناعية التي قامت في القارة الأوروبية.

ومع ذلك فلم تستطع دول الاستعمار أن تحقق مآربها إلا بعد أن عقد مؤتمر برلين عام ١٨٨٥-١٨٨٤ الذي شارك فيه كل من النمسا والمجر وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا وهولندا والبرتغال وروسيا وأسبانيا والسويد والنرويج والولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا (رجل أوروبا المريض آنذاك).

تحولت أفريقيا بعد ذلك المؤتمر بعشر سنوات إلى ٥% دول مستقلة فقط بعد أن كان ١٠% منها دولا مستعمرة. وقد جاءت فكرة هذا المؤتمر عندما انتصرت ألمانيا على فرنسا وأجبرتها على توقيع معاهدة فرانكفورت عام ١٨٧١ واقتطعت منها إقليم الأكراس واللورين، واستفادت من الصناعات الناجحة في ذلك الإقليم وحصلت من فرنسا على تعويضات حولتها لتطوير صناعاتها الحربية، ثم دب الحماس في نفوس الألمان لاستعمار مناطق جديدة خارج بلادهم في الوقت الذي سعت فيه فرنسا لتعويض خسائرها المادية والمعنوية عن طريق استعمار مناطق جديدة.

وقد نافست هاتين القوتين قوي أوربية أخرى مثل إنجلترا والبرتغال وإيطاليا وبلجيكا، مما بعث روح الشك والريبة فى نوايا هذه الدول تجاه بعضها البعض، فأدى ذلك إلى وقفة من هذه الدول المتصارعة لمراجعة نفسها وحساب أرباحها وخسائرها ولتقسيم المستعمرات فيما بينها فتجزأت معظم مناطق العالم -بشكل إجمالي- إلى دول مستقلة وهى التى ساد فيها العرق الأوربى على غيره، أو مناطق مستعمرة وهى المناطق التى تمكنت الدول الأوربية من وضع يدها عليها، أو دول يستعصى استعمارها فتركت لشأنها إلى مرحلة لاحقة.

قامت دول القوة الغربية بتحريك جيوشها بشكل منظم ومتفق عليه فيما بينها. فنشأ عهد من الاستعمار امتد شمال هذه الدول وجنوبها، وفتحت لها الاكتشافات الجغرافية مناطق جديدة من العالم لم تكن معروفة أو مأهولة من ذى قبل، فوضعت فيها مواطنى أقدام لها واعتبرتها أجزاء لا تنجزأ منها، واستوطنتها من خلال هجرات منظمة إليها، فتشكأت دول جديدة انضمت إلى ذلك المعسكر الغربى الجديد. ثم انتهى الأمر بوجود معسكرين، هما معسكر دول القوة الذى كان يضم الدول الغربية ومستوطناتها الجديدة كأمريكا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وغيرها ومعسكر دول الضعف الذى اشتمل على كل ما تصل إليه يد ذلك المعسكر القوى فى قارات العالم المختلفة^(١).

(١) د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوروبى لأفريقيا، سلسلة عالم المعرفة، دولة الكويت. العدد ١٣٩، ١٩٨٩ ص ٩-٣٥.

وفى مرحلة لاحقة، وبعد أن استتب الأمر للقوي المستعمرة، بدأت تلك الدول تتنافس فيما بينها مرة أخرى للسيطرة على شعوب العالم. ودارت حروب بينها انتهت بوقوع الحرب العالمية الأولى التي استنفرت الأمر بعدها للحلفاء المنتصرين، فبدأ نوع جديد من السيطرة على دول الضعف عن طريق نظام الوصاية والانتداب الذي كان عبارة عن استعمار غير مباشر. ولكن الأمر لم يدم طويلا فنشبت حرب عالمية ثانية كان من نتائجها انقسام دول القوة إلى معسكرين، الأول شرقى يقوده الاتحاد السوفيتى والثانى غربى تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وسعى كل من المعسكرين إلى ضم أكبر عدد من دول الضعف إلى معسكرهما بشكل مباشر أو غير مباشر، فعمل كل منهما على ربط دول الضعف به بتحالفات عسكرية ومعاهدات اقتصادية.

وبعد نمو حركات التحرر وظهور الأمم المتحدة التي نادى بإعطاء الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتى استقلالها، وبعد بروز قيادات تحاول إيجاد معسكر ثالث هو معسكر عدم الانحياز للتخلص من تبعية دولها لأى من المعسكرين، استمر الصراع بين المستعمرين والشعوب المستعمرة، حتى وجدت دول القوة - التي بدأت موازين قوتها تختل بعد الحربين العالميتين - أن أفضل وسيلة للإبقاء على الامتيازات مع تقليل خسائرها البشرية والمادية هو الرحيل العسكرى عن دول الضعف والتحكم بها اقتصاديا وعسكريا عن بعد، بهدف الاستمرار فى السيطرة على مقدراتها مع الوفاء بالتزاماتها كأعضاء فى الأمم المتحدة التي اتجه ميثاقها إلى وضع حد للتحكم الاستعمارى تمهيدا لتصفيته.

ولكن تلك الدول المستضعفة واجهت إرثاً ثقيلاً خلفه الاستعمار استعصي عليها فك قيدها منه، وجعل معظمها تدور في حلقات مفرغة تزيدها ضعفاً ووهناً، ومن بين هذا الإرث الثقيل ما يلي:

• تفشى الأمية والجهل والبطالة، أو التخلف عن الركب العلمى المتطور الذى تتميز به دول القوة.

• وجود الموارد الطبيعية أو الزراعية أو المعدنية أو المالية مع عدم استغلال مثل تلك الموارد الاستغلال الأمثل.

• ضعف خطوط الاتصال والمواصلات لنقل منتجاتها إلى داخل الدولة، ناهيك عن عدم قدرتها على تصديرها إلى الخارج، وذلك رغم تربيع بعض تلك الدول على مواقع استراتيجية ومفترقات طرق بحرية وبرية مهمة، علماً بأن أحد مقاييس قوة الدول وتقدمها هو قياس الكيلومترات المعبدة التي تصل بين أطرافها.

• تزايد عدد سكان بعضها، فى الوقت الذى يعانى منه أولئك السكان من الفقر وسوء التغذية وتفشى الجهل والامية والتخلف عن الركب العلمى رغم ثراء مواردها الطبيعية، وذلك بسبب عجزها عن النهوض بمستوي سكانها المعيشى وتطوير تلك الموارد، مما جعلها تواجه إطاراً متزايداً فى عدد السكان وانخفاضاً لنصيب الفرد من الناتج القومى.

• ضعف قوتها العسكرية، أو تحويل أهداف تلك القوة من الدفاع عن حدود البلاد واستتباب الأمن فيها إلى آلة قمعية تخدم حكماً عسكرياً، أو طغاة يحكمون بلادهم.

- تفكك فئات المجتمع وانقسامها علي أنفسها بشكل يتعدي الحدود الطبيعية، وذلك بسبب الاختلافات العرقية والمذهبية والسياسية، مما ولد تناحراً شديداً بينها وصرفها عن صالح دولها العام، وأدى إلي تفككها وانقسامها وازديادها ضعفاً.
- عدم وجود مؤسسات حاكمة تنتهج المنهج العلمي عند اتخاذ قراراتها، بل تكون سياستها انفعالية غير مدروسة ولا تسير وفق نهج علمي سليم.
- كل ذلك أو بعضه جعل من تلك الدول كيانات قابلة للاستعمار غير المباشر، وزاد من تصميم دول القوة الغربية علي التثبث بربط تلك الدول بها، وذلك للأسباب التالية:
- تمثل دول الضعف بالنسبة لها موارد غنية بالمواد الأولية الزراعية والمعدنية.
- وجود أسواق كبيرة لمنتجاتها.
- البحث عن فرص لاستثمار رؤوس أموالها في مشاريع قريبة من الموارد الطبيعية، ولتوافر اليد العاملة الرخيصة.
- الاستفادة من مواقع دول الضعف الجغرافية وطرق المواصلات البرية والبحرية والجوية الرئيسة فيها، مما يحقق لها يسراً في تحريك تجارتها أيام السلم وتفوقاً استراتيجياً أيام الحرب لتنتشر قواتها العسكرية فيها بأفرعها المختلفة.

- ضمان وجود دعم سياسى فى المحافل الدولية وأوراق تساوم بها فى لعبة التنازلات الدولية.

كل ذلك وغيره أدى بدول القوة إلى أن تتخذ إجراءات وترتيبات تقيد من خلالها دول الضعف تقيداً يضمن لها استمرار الامتيازات السابقة مع إعطائها الحد الأدنى من الاستقلال، ومن بين هذه الإجراءات والترتيبات ما يلي^(١):

- ربط الدول المستقلة حديثاً باتفاقيات اقتصادية مجحفة مثل عقود الامتياز غير المتكافئة التى يكون فيها نصيب الأسد لدول وشركات دول القوة والتحكم فى أسعار المواد الخام المنتجة والتى هى مصدر دخلها القومى.

- حرص دول القوة على ترك مستعمراتها السابقة وهى مثقلة بمشاكل اقتصادية وعسكرية وسياسية وحدودية لاستثمار تلك المصاعب والتدخل فى شئونها الداخلية والخارجية، وتضييق البدائل المطروحة أمامها لدرجة تكاد معها تلك البدائل أن تنحصر فى الدخول معها فى تحالف عسكرى أو إقامة قواعد عسكرية على أراضيها.

- القيام بنشاطات هدامة لإضعاف تلك الدول من الداخل، مثل تشجيع الخلافات بين أفراد الشعب الواحد كإثارة الفتن الطائفية والعرقية والدينية والمذهبية، أو بين الدول المتجاورة أو المتشاطئة، خاصة

(١) محمد حافظ غانم - الاستعمار القديم الجديد فى القانون الدولي - مجلة السياسة الدولية - القاهرة - عدد أكتوبر ١٩٦٥ - ص ٨٥-٨٩.

بين الدول التي ترتبط بروابط الدين واللغة والحضارة والتاريخ. ومحاولة تغيير قيمها ولغتها وحضارتها وحتى دينها إن وسعها الأمر من ذلك سواء كان ذلك التغيير للعقيدة المسيحية أو للعقيدة غير الدينية "الشيوعية"^(١).

وأخذت تشجع الكتاب والمتقنين والسياسيين المرتبطين بها من أبناء تلك الشعوب علي تبني ذلك النهج^(٢).

(١) د. عبد الملك خلف التميمي - التبشير في منطقة الخليج العربي - دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي - شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة - الكويت - ١٩٨٢ - ود. لطفي جعفر فرج - منجستوهيلا ميريام - دراسة في الشخصية السياسية - الجامعة لمستنصرية - بغداد - ١٩٨٥.

(٢) سعت دول القوة الغربية ودول القوة المنافسة لها بقيادة "الاتحاد السوفيتي السابق" إلى تغيير عقائد الشعوب التي استعمرتها، أو ارتبطت بها سواء عن طريق المساعدات العينية والمادية أو التزويد بالأسلحة، أو عن طريق الحملات التبشيرية والتصويرية، أو عن طريق تقديم المساعدات الطبية. وكمثال علي ذلك ما شهدته ولازالت تشهده أرتيريا التي كانت دولة إسلامية منذ أن وطأت أقدام الصحابة أرضها في عهد النبي ﷺ، فأقبل الناس على الدين الإسلامي لأن الأرتيريين كانوا عياره عن امتداد لعسرب الجزيرة العربية، وخاصة اليمن. واستمر الوضع كذلك إلى أن ضعفت الخلافة الإسلامية العثمانية فاحتلتها إيطاليا منذ عام ١٨٨٥ إلى عام ١٩٤١ وقد قاوم أهلها ذلك الاستعمار، فسلمتها إلى الانتداب قيريطاني الذي حكمها إلى عام ١٩٥٠. وفوض أمرها بعد ذلك إلى الأمم المتحدة التي قضت بأن تدخل مع أثيوبيا في حكم فيدرالسي لمدة عشر سنوات تنال بعدها استقلالها، ولما جاء موعد الاستقلال عام ١٩٦٠ نقض "هيلا سي لاسي" إمبراطور أثيوبيا المعاهدة واستعمرها. وكان الأرتيريون يقاومون في كل مرة نوعا جديدا من الاستعمار، وزادت مقاومتهم حينما نقض "هيلاسي لاسي" العهد ونكل بهم وحاول قطع أية صلة لهم بالعرب وبالدين الإسلام فلم يفلح، فقرر إبادتهم وقال قولته المشهورة "إنني أريد الأرض الأرتيرية ولا أريد الأرتيريين". وفي عام ١٩٧٤ قام انقلاب عليه رفع شعارات برفافة ولكن قادة ذلك الانقلاب بقيادة "منجستوهيلا ميريام" كانوا أشد تنكيلا. وكان "ميريام" دمويبا وسفاحا حتى مع-

- تشجيع الثورات على الأنظمة السياسية المعادية لها، أو حتى القريبة منها واستبدالها بأنظمة عسكرية أكثر ارتباطا وطاعة لها، بعد أن تغلفت تلك الثورات بغلاف الوطنية والثورة والدفاع عن الشعب، وهي المأساة التي لازالت تعاني منها شعوب دول الضعف . لأن تلك

= معارضيه في الحكم، ولكنه صب جام غضبه على الأرتريين المتمسكين بدينهم ولغتهم العربية وقال قولة أخرى مشهورة هي "إذا أردنا أن نقضي على السمك فيجب علينا أن ننشف البحر، وإذا أردنا القضاء على الأرتريين فعلىنا حرق الأراضي الأرتيرية" فأمر بالقتل وحرق الأرض وسمم الآبار في أرتيريا، ولم يكتف بكل ذلك بل اتجه إلى الشيوعية ليحصل منها على المزيد من الأسلحة، فكان له ما أراد في مقابل نشر المبادئ الشيوعية في أرتيريا وأثيوبيا، ولكنه تقصد إيذاء المسلمين ومحاربة العرب فاتجه إلى إسرائيل التي زودته بقطع غيارات الطائرات والأسلحة الأمريكية، وذلك حينما أبدى لها إصراره على القضاء على الإسلام والعروبة في أرتيريا. وفي منتصف عام ١٩٩٠ عقد مؤتمر في لندن، وكان أقرب إلى المؤامرة ضد الأرتريين قام بعده "مانجستوهيلا ميريام" بالانسحاب المفاجئ من أرتيريا في غضون أسبوع واحد وسلم الحكم فيها إلى جبهة يقودها نصراني هو "أفورقي أساس" وهي الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا، كما قام في ذات الوقت بتسليم حكم أثيوبيا إلى نصراني أثيوبي آخر هو "ميلييس زيناوي"، وهما أقارب ومن قبيلة واحدة قليلة العدد نسبيا، تعيش على جانبي الحدود، وهي قبيلة "تيجراني". ومنذ ذلك الوقت والمسلمون يشهدون إضطهادا لا يقل عن الاضطهاد السابق وحارب "أفورقي" كل ما يمت للعروبة والإسلام بصلة، فدخل في حرب مع اليمن حول جزيرة حنيش لليمنية، وضد جيبوتي، وعلى الحدود السودانية وضد أثيوبيا ذاتها. وفي كل حرب يباد العرب والمسلمون الأرتيريون الذين تبلغ نسبتهم أكثر من ٨٠%، ويباد كذلك المسلمون الأثيوبيون الذين يبلغ عددهم في أثيوبيا أكثر من ٦٠%، مما دفع المحللين السياسيين إلى إستنتاج مفاده أن السبب في تلك الحروب هو اليأس من التصير للمسلمين في أثيوبيا وأرتيريا فتم وضعهم أمام ثلاثة خيارات صعبة هي إما التصير أو التهجير أو التقتيل من خلال تلك الحروب المفتعلة.

الأنظمة العسكرية كانت أشد بطشا بشعوبها، وأكثر جهلا فى إدارة دفة الحكم وغير مؤهلة إلا للصراع من أجل البقاء علي كرسى الحكم أطول مدة ممكنة، خاصة وأنها تعرف أن مصيرها هو إما ثورة شعبية تطيح بها أو نظام عميل آخر يسعى الاستعمار القديم لإحلاله محلها.

• استبعاد دول الضعف من الانضمام إلي التكتلات الاقتصادية الكبيرة مما جعلها تدور فى فلك التخلف الصناعى والعلمى والإحباط المستمر خاصة وأن محاولاتها للدخول مع شقيقتها فى علاقة تعاون أو تكامل اقتصادى لم تحقق الأمل المرجو من ذلك بسبب اختلاف الأنظمة والتوجهات السياسية والاقتصادية، وبسبب عدم وجود ضمان كاف للاستثمارات التى كانت عرضة للتأميم أو الخسارة أو التقلبات السياسية مما أدي إلي هجرة الفائض من أموالها إلي دول القوة التى تمرست فى إدارة تلك الاستثمارات مع وجود رقابة مالية ومصرفية وثبات فى القوانين والتشريعات وسهولة فى تحويل النقد الأجنبى وهى عوامل تبعث الاطمئنان فى قلوب المستثمرين.

• مكن تطور دول القوة التكنولوجى وتمرسها فى مجالات الإنقاذ ومواجهة الكوارث من تقديم يد العون للمناطق المنكوبة فى دول الضعف عند تعرضها لمجاعة أو فيضان أو زلزال وغيرها من الكوارث الطبيعية أو غير الطبيعية، مما جعل تلك الدول تهرع إليها طالبة مساعدتها عند الحاجة، وهو نوع من أنواع التبعية، خاصة وأن دول القوة ترصد ميزات سنوية من فائض مالها كمساعدات تقدم إلى دول الضعف الصديقة المحتاجة. وإضافة إلي ذلك فإن المنظمات الإنسانية والتبشيرية ومنظمات الإغاثة المنتشرة فى دول

القوة، قد أضحت ملاذاً تتجه إليه الشعوب المنكوبة لمواجهة الكوارث والمجاعات وإسعاف ضحايا الحرب وهو بعد آخر يصب في صالحها وفضل وامتنان يذكره الملهوف لمنقذه^(١).

تمكنت دول القوة بفضل ذلك الإرث الثقيل والإجراءات التي قامت بها من أن تحكم قبضتها على دول الضعف، وأن تجعلها تابعة لها بصورة أو بأخرى، واستمرت في ذلك ردحا من الزمن إلي أن جاءت مرحلة جديدة من مراحل علاقة دول القوة بدول الضعف مع نهاية الحرب الباردة، وهي مرحلة ضعف قائد المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفيتي) وتفككه، فحدثت تحولات جذرية في العلاقات الدولية وعلي مستوي النظام الدولي وكيفية توزيع الأدوار بين القوي الرئيسية فيه وطبيعة العلاقات بين هذه القوي وهو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

٢- النظام العالمي الجديد والقوة:

النظام العالمي الجديد هو شبكة العلاقات والتفاعلات التي تتطور الآن في شكل تعاضم قوة عدد من دول القوة علي حساب غيرها، وإعادة توزيع الأدوار فيما بينها. ويتصف النظام العالمي عادة بأنه هرمي، فهناك الدولة القائد التي تملك مفاتيح تشغيل النظام والتأثير فيه، وهناك القوي الوسيطة التي تخدم استراتيجية الدولة القائد مقابل بعض الامتيازات وهناك الدول التي لا تعدو أن تكون رعايا للنظام العالمي. وهناك قوة مهيمنة لا تنتمي إلي أي من التصنيفات الثلاث السابقة، ولكنها قادرة علي تحريكها جميعا، وهي إسرائيل.

(١) د. فاروق عمر العمر. إدارة الأزمات والكوارث. الطبعة الأولى. الكويت. دار

قرطاس للنشر، ١٩٩٨.

وقد بدأت مقدمات النظام العالمي الجديد في الظهور منذ منتصف الثمانينيات، حينما بدأت دول أوروبا الشرقية وروسيا تتخلى تدريجياً عن الشيوعية، وبدأت الولايات المتحدة تنفرد بزعامة العالم، فتغير طابع القوة بين الدول. وبالتالي تغير طابع التفاعلات مع شرق أوروبا، حيث أخذت الكتلة الشرقية تفتح علي الغرب، وأزيل سور برلين تمهيداً لتوحيد شطري ألمانيا، وأجريت مفاوضات جادة للحد من سباق التسلح أسفرت عن إبرام معاهدة إزالة الأسلحة النووية متوسطة المدى في أوروبا، إضافة إلي معاهدة ستارت التي أبرمت فيما بعد وصادق عليها الكونجرس الأمريكي.

بيد أن عدوان صدام حسين علي الكويت هيا فرصة تاريخية لميلاد النظام العالمي الجديد، حيث استبدلت المواجهة بين الشرق والغرب بالمواجهة بين إرادة الشمال ممثلة في سياسة الولايات المتحدة وحلفائها، ومغامرات الجنوب ممثلة بالاحتلال العراقي للكويت، واستطاعت الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها بمهارة في حشد مختلف القوى الإقليمية والدولية ضد الاستعمار العراقي لدولة شقيقة، حتي انتهى الأمر بهزيمة العراق وعودة الكويت دولة مستقلة كما كانت من قبل. وقد تمخضت أزمة الخليج عن بروز الولايات المتحدة بوصفها أقوى دولة في العالم، وظهور النظام العالمي الجديد.

فإذا سلمنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة القائد في التركيبة المركزية للنظام العالمي الجديد، فإن هناك دولا أخري تابعة تسعى إلي التكيف مع هذا الواقع والاستفادة منه بما يحقق لها الأمن والاستقرار واستمرار النمو. وهذه الدول مستعدة في سبيل ذلك

للاستجابة إلى سياسة الدولة المركزية، ودعمها عسكرياً واقتصادياً، ففي حرب الخليج كان الدعم البريطاني والفرنسي للسياسة الأمريكية عسكرياً، وكان الدعم الياباني والألماني والكوري الجنوبي اقتصادياً.

وخلاصة القول أننا الآن ونحن نعبر إلى الألفية الثالثة - بصدد نظام عالمي جديد تقع الولايات المتحدة الأمريكية منه في القلب - لتؤثر بذلك علي جميع أنحاء العالم في مختلف المجالات، وأن خصائص هذا النظام العالمي الجديد تتلخص فيما يلي:

- رجحان كفة الولايات المتحدة الأمريكية وتعاظم دورها علي المسرح الدولي كأقوي دولة في العالم.
- الانتقال من القطبية الثنائية إلى نظام القطب الواحد.
- تنامي أهمية القوة الاقتصادية في التوازنات الدولية.
- ظهور أنماط من التفاعلات الدولية ليست محكومة بالتوازن النووي.
- تزايد أثر السياسة الأمريكية علي المنظمات الدولية ودورها في تنظيم العلاقات الدولية.
- إدارة الأزمات بشكل يصب في النهاية في خدمة مصالح الدول العظمي^(١).

(١) مركز الدراسات الاستراتيجية. عالمنا المعاصر بين معطيات القرن العشرين وتوقعات القرن الجديد. دولة الكويت. سلسلة قراءات مارس ٢٠٠٠ ص ٩.

٣- القوة والتنازلات:

هناك سؤال مهم قد يطرح نفسه وهو ماذا يحدث لو تعارضت مصالح دولتين قويتين متنافستين في ظل النظام العالمي الجديد؟... والجواب عن هذا السؤال يختلف في الماضي عنه في الحاضر، ففي الماضي حينما كان الصراع يتطور بين قوتين وتتعلل لغة الحوار بينهما، فإن الاحتمال الأرجح هو أن تتدلع الحرب بينهما وتؤدي في نهاية الأمر إلى انتصار إحدى الدولتين أو خسرها معاً، ولكن الحروب بين دول القوة أصبحت ظاهرة نادرة الحدوث في عالمنا المعاصر، وانحصرت تلك الحروب بين دولة قوية وأخرى ضعيفة أو بين دول الضعف وبعضها البعض، مع احتمال تدخل طرف قوى - بشكل أو بآخر - لمساندة هذا الطرف أو ذاك.

أما الخلافات الحادة بين دول القوة فإنها باتت تحل بالتنازلات المتبادلة بين أطرافها. ولتقريب هذا المفهوم إلى ذهن القارئ الكريم فسنتضرب مثالا على ذلك نستوحيه من تناقض مصالح دولتين قويتين في وقتنا الحاضر ومحاولتهما تسوية هذا الأمر عن طريق ذلك التنازل المتبادل، وهاتان الدولتان هما الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

٤- القضايا المحورية في العلاقات الصينية الأمريكية:

لما كانت العلاقات الدولية هي تقاطع السياسات الخارجية للدول والتي بدورها تمثل إنعكاساً لأوضاعها الداخلية في المجال الخارجي، لذا نتناول بعض القضايا التي تمثل جوهر المخاوف المتبادلة في العلاقات

الصينية- الأمريكية وهى ضبط التسلح ومنع الانتشار النووي- التدخل فى الشؤون الداخلية - القضايا الاقتصادية والتجارية:

١ - ضبط التسلح ومنع الانتشار النووي:

شكلت قضية ضبط التسلح ومنع الانتشار النووي أحد المحاور الرئيسية للخلاف بين الصين والولايات المتحدة فى التسعينيات، لما تمثله من أهمية بالغة لكل من الدولتين، فقد تضاربت مصالح الصين وأمريكا حول مبيعات الأسلحة غير التقليدية التى تحقق للصين عائدا ضخما من العملة الصعبة يتيح لها استيراد ما تحتاج إليه من منتجات متقدمة ضرورية لعملية التنمية الاقتصادية، والذى يتركز فى منطقة الشرق الأوسط، وهى منطقة ارتفعت أهميتها فى السياسة والاستراتيجية الصينية بشكل ملحوظ فى الآونة الأخيرة.

أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد احتلت قضية منع الانتشار النووي وضبط التسلح المرتبة الأولى فى الاستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تتيح تلك السياسة للأمريكيين إبقاء الصراعات فى الأقاليم ذات الأهمية عند مستويات منخفضة يمكن السيطرة عليها، واحتوائها بأقل قدر من استخدام القوة والموارد، وهو ما يتماشى مع السياسة الأمريكية بخفض نفقات التسليح وتقليل الوجود العسكرى خارج الولايات المتحدة.

إضافة إلى ذلك، فإن أمريكا تتخوف من السباق المحموم للتسلح الذى يهدد منطقة شرق آسيا، والذى تشجعه الطفرة الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة التى تشهدها فى غياب محادثات إقليمية مباشرة

لضبط التسلح، مما يعنى تدخل أمريكا المباشر - فى إطار دولى - للتعامل مع مشكلة البرامج النووية القائمة والمحتملة لدى دول المنطقة، أو المشاركة فى ترتيبات الأمن الإقليمية المقترحة من جانب دول الآسيان، أو العمل على تطوير "مشروع الآسيان الأمنى"، مع تخليها عن دور "رجل الشرطة" الضامن للأمن لصالح نظام يعمل على الحد من التسلح على نمط مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى.

وتتبع المخاوف الأمنية الأمريكية تجاه منطقة شرق آسيا كذلك من غموض الصين وتحركاتها المدروسة، واحتمال هيمنة الصين على دول المنطقة بما تحمله الثقافة الصينية من طموحات قومية، وبما لديها من إمكانيات بشرية واقتصادية هائلة، وهو الوضع الذى يعصف بالمصالح الأمريكية.

ومع أن الصين تبدى حرصا فى الوقت الحالى على عدم الدخول فى تحالفات مع الدول الأخرى أو تشكيل أية جبهات فى مواجهة قوى معينة وتحرص كذلك على تنحية الخلافات الأيديولوجية بينها وبين دول المنطقة جانبا، وتحاول تنمية علاقات معها قوامها المصلحة المتبادلة، إلا أن أمريكا تراقب تحركات الصين بحذر، لأن تجارب التاريخ تشى بأن شهوة القوة تظل دائما مفتوحة لاكتساب المزيد منها، وهو الأمر الذى قد يؤثر على الولايات المتحدة بشكل سلبى اقتصاديا وأمنيا.

وعلى وجه العموم فلم تشهد العلاقات الصينية - الأمريكية إلا حالة واحدة لاستخدام القوة، عندما احتجزت البحرية الأمريكية فى يوليو ١٩٩٣ سفينة الشحن الصينية (بين هى) التى كانت متجهة لتفريغ حمولتها فى عدد من الموانئ المطلة على الخليج العربى لاشتباهاها فى أنها تحمل

مواد يمكن استخدامها في تصنيع أسلحة كيميائية متجهة إلى إيران، وهي الإجراءات التي احتجت عليها بكين رسمياً لدي واشنطن، محذرة من أن هذا التصرف ينطوي على إنتهاك صريح للسيادة الصينية.

ب - التدخل في الشؤون الداخلية:

تحاول كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين التدخل في شؤون بعضهما الداخلية مما يثير قلقاً وتوتراً بين الطرفين بين الحين والآخر ففي الوقت الذي تتدد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بسجل حقوق الإنسان في الصين، وتطالبها بإعطاء شعبها مزيداً من الديمقراطية، تحاول الصين التأثير في الانتخابات الأمريكية.

فبالنسبة لحقوق الإنسان، تواتر الاحتجاج الأمريكي علي ما يسمى بالملف السيئ لحقوق الإنسان والديمقراطية في الصين وذلك عقب أحداث ميدان "تيانمين" التي جرت في يونيو ١٩٨٩ عندما استخدمت الحكومة الصينية الدبابات لفض مظاهرات الطلبة المنادية بالديمقراطية، والتي ألغى الرئيس الأمريكي السابق "بوش" بعدها اتفاقاً كان قد عقد بين البلدين في عام ١٩٨٥ يقضي بتعاون البلدين في تكنولوجيا المفاعلات النووية، ويمكن الصين من الحصول على مفاعلات ومعدات أمريكية بما قيمته ملايين الدولارات.

ورفضت الصين بشدة التدخل في شؤونها الداخلية، مما دعا الرئيس الأمريكي "كلينتون" عام ١٩٩٤ إلي الفصل بين قضايا التجارة وحقوق الإنسان في الصين، ومع ذلك لم تكف الإدارة الأمريكية عن التنديد بالسجل السيئ لحقوق الإنسان في الصين، ولكن يبدو أن الولايات

المتحدة لم تفقد الأمل فى إمكانية تطويع القوة الصينية المتنامية وذلك بمحاولة تغييرها من الداخل لتصبح ديمقراطية.

وبالنسبة للتدخل فى قضيتى تايوان والتبت فتمسك الولايات المتحدة بإعلان شنغهاي ١٩٧٢ وقانون تايوان الصادر فى ١٩٧٩ فى مواجهة الصين وبنص الأول على أن تايوان جزء من الوطن الصينى الأم، ولكن يتوجب حل مشكلتها سلميا، ويقضى الثانى بمسئولية الولايات المتحدة عن إمداد تايوان بما تحتاج إليه من نظم للأسلحة. وفى قضية التبت، وهو الإقليم الصينى ذو النزعة الانفصالية، الذى يعيش زعيمه الروحى (الدلاى لاما) فى الهند منفا، أعادت الولايات المتحدة توترا آخر عندما عينت منسقا خاصا للسياسة الأمريكية تجاه التبت يشرف على الاتصالات مع زعيمه.

وتعتبر السياسة الأمريكية تجاه كل من تايوان والتبت عن توجه أصيل فى السياسة تجاه الصين، ويقضى بإمساك الولايات المتحدة بورقة تفكيك الصين فى يدها لاستخدامها عند الحاجة.

أما الصين فتقوم بدورها بمحاولة التأثير على السياسيين الأمريكين خاصة بعدما أشيع عن محاولة إيصال بعض النواب إلى مقاعد البرلمان عن طريق تقديم مساعدات مالية إليهم.

ج - القضايا الاقتصادية والتجارية:

تحتل منطقة شرق آسيا والباسيفيكي مكانة بارزة فى السياسة والاقتصاد والاستراتيجية الأمريكية بحيث أصبحت - بعد نهاية الحرب الباردة - تعادل مكانة أوروبا. فمنطقة شرق آسيا تستقبل أكثر من

تلت الصادرات الأمريكية، ويزيد حجم التبادل التجاري معها عن حجم التبادل التجاري مع أوروبا، وقدرت بعض الإحصاءات أنه في عام ٢٠٠٠ - أصبحت التجارة عبر الباسيفيكي ضعف التجارة عبر الأطلنطي. وستشهد منطقة الصين الاقتصادية (مثلث: جنوب الصين - هونج كونج - تايوان) حركة نشطة في التبادل التجاري لتحل المركز الثالث بعد كندا واليابان في تزويد الولايات المتحدة بالمواد المصنعة وغير المصنعة، كما أن منطقة شرق آسيا تعتبر أعلى مناطق العالم في النمو الاقتصادي وأعلىها كثافة سكانية. ومنطقة مثل منطقة شرق آسيا بمستقبلها الواعد، وبوجود عملاقين هما الصين وأمريكا يحاولان الهيمنة علي اقتصادياتها، لا تخلو من تنافس محموم بينهما واستراتيجيات بعيدة المدى للسيطرة علي تجارتها. وإضافة إلي ذلك، فإن هناك خلافات تجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول عدد من القضايا الاقتصادية وقضايا تحرير التجارة.

فقد بلغ الاقتصاد الأمريكي أعلى مراحل التقدم في العصر الحالي، حيث وصل دخل الفرد الأمريكي فيه إلي ما يزيد عن ٢٦ ألف دولار أمريكي، ويشكل قطاع الخدمات وقطاع الصناعات التحويلية ما يزيد عن ثلاثة أرباع الناتج القومي الإجمالي الأمريكي، بينما يمر الاقتصاد الصيني في مرحلة تحول كبرى من اقتصاد اشتراكي مخطط يقوم علي ملكية الدولة والتخطيط المركزي إلي نموذج جديد لم يسبق له مثيل وهو اقتصاد السوق الاشتراكي علاوة علي أنه اقتصاد زراعي أخذ في التصنيع لا يزال متوسط دخل الفرد الصيني فيه عند حد الألف دولار.

ووجه التعارض بين أمريكا والصين حول هذا الموضوع هو أن الولايات المتحدة تتبنى قواعد حرية التجارة وفتح الأسواق فى إطار منظمة التجارة العالمية، بينما ترغب الصين فى الانضمام إلى المنظمة مع الاحتفاظ بتمتعها بالمزايا التفضيلية الممنوحة للبلدان النامية، وهو الأمر الذى جعلها تدخل فى مفاوضات طويلة شملت فترة التسعينيات تقريبا بسبب موقف الولايات المتحدة التى ترى أن الاقتصاد الصينى كبير لدرجة تجعل من إعفائه من الإلتزام بقواعد التجارة الحرة كارثة على الاقتصاد الدولى والصينى على حد سواء.

أما فيما يتعلق بالتبادل التجارى بين الولايات المتحدة والصين، فهو فى حد ذاته تفاعل تعاونى إيجابى لكل منهما، ويعمل على عدم تدهور العلاقات عندما تتصادم السياسات فى قضايا أخرى، إذ يمثل مصلحة حقيقية لشرائح واسعة من المواطنين فى البلدين. وقد سار الطرفان على هذا الطريق، فعملت الولايات المتحدة الأمريكية على ضم الصين ضمن قانون المعاملة التجارية التفضيلية (وضع الدولة الأولى بالرعاية) فى عام ١٩٨٠ وشهدت التجارة "البينية" بينهما نموا ملحوظا فى عقد التسعينيات مع تزايد فى العجز التجارى الأمريكى تجاه الصين من ١٠,٤ بليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٣٦ بليون دولار عام ١٩٩٥.

لكن التبادل التجارى بين الصين وأمريكا تضمن بعدا صراعيا عندما نشأت مناظرة بين الجانبين اتهمت فيها الولايات المتحدة الحكومة الصينية بإتباع سياسات اقتصادية جائرة تؤدى إلى إغراق السوق الأمريكية بالسلع الصينية الرخيصة، بينما ردت الصين من جانبها على ذلك باتهامها المسئولين فى وزارة التجارة الأمريكية بأنهم يلجأون إلى

التلاعب فى أرقام التبادلات التجارية لتضخيم العجز التجارى تجاه الصين.

وقد وقعت الحرب التجارية بين الصين وأمريكا ثلاث مرات فى التسعينيات، بدأتها الولايات المتحدة فى المرتين الأوليين بدعوى أن الصين تتبع سياسات اقتصادية سلبية تجاه الأمريكين، وأنها سرقت الحقوق الفكرية للأمريكين مما أدى إلى خسارة الشركات الأمريكية ٨٠٠ مليون دولار سنويا، كما اتهمت أمريكا الصين بأنها كانت تغلسق السوق أمام المنتجات الزراعية الأمريكية، مما حدا بالصين إلى أن توقع اتفاقا مع أمريكا فى عام ١٩٩٢ يقضى بأن تفتح الصين أسواقها الزراعية أمام منتجات الفواكه والخضراوات الأمريكية.

أما أكثر النزاعات حدة، فقد اندلع مرة أخرى بخصوص حقوق الملكية الفكرية، إذ أنه فى يوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ هددت الولايات المتحدة بفرض جمارك بنسبة % ١٠٠ على ٢٣ سلعة صينية تدخل السوق الأمريكى تقدر مبيعاتها بحوالى ٨,٢ بليون دولار سنويا وتسرى فى ٤ فبراير ١٩٩٥.

وباستعراض هذه الخلفية لأوجه الخلاف بين هذين العملاقين القويين ومع انهيار الاتحاد السوفيتى، فقد تصاعد جدل بين تيارين سياسيين فى الولايات المتحدة بشأن العلاقة مع الصين: أحدهما يرى أن الصين بصدد إقامة قوة عسكرية كبرى، وأن النتيجة الطبيعية لاتجاهها هذا هو أن تكون قوة مهيمنة تزيج القو الأمريكية من آسيا، وهو ما سوف يؤدي بالضرورة إلى حدوث صدام حتمى بين البلدين، ويركز هذا التيار على انتقاده للصين، ويشرح أسبابه فى ذلك، والتي يتصدرها هجوم

الدبابات علي مظاهرات الطلبة في ميدان السلام، إضافة إلي عدد من القضايا الداخلية في الصين والمتعلقة بحقوق الإنسان وحرية التعبير، أو القضايا الخارجية مثل بيع الأسلحة لإيران وباكستان.

أما التيار الثاني فوجهة نظره أن السياسة الخارجية لا تحكمها العواطف، وأنه مازالت هناك فرصة لإقامة علاقة مشاركة استراتيجية وحوار إيجابي مع الصين، وهم يستندون في ذلك إلي أن مثل هذه السياسة هي الكفيلة بإحداث تأثير داخل الصين من حيث إنعاش روح الديمقراطية في المجتمع الصيني، وينتقدون الداعين إلي المواجهة مع الصين، لأن سياسة الاحتواء والمواجهة مع الصين قد سقطت بنهاية الحرب الباردة، فما كان يصلح في عصر المواجهة مع الاتحاد السوفيتي السابق لم يعد يجدي حاليا، حيث كان جيران الاتحاد السوفيتي سابقا يشعرون بأنهم مهددون عسكريا وأيديولوجيا، وأنهم محتاجون لاحتواء الاتحاد السوفيتي في دائرة معينة لا يتعداها نفوذه، في حين أن جيران الصين لا يشعرون بمثل هذا التهديد، وكان واضحا أيضا أن الولايات المتحدة بدأت تدرك هذا إضافة إلي إدراكها أن الحوار مع الصين واستقرارها الداخلي عنصر مهم لاستقرار منطقة آسيا نفسها وضمن المصالح الأمريكية هناك.

ويعزز هؤلاء وجهة نظرهم بحساباتهم السياسية والاقتصادية التي تري أن الصين ستصبح قوة عظمي في القرن الحادي والعشرين، وأن مؤشرات هذه القوة كانت قد بدأت تظهر خلال السنوات الثماني الماضية في زيادة إجمالي الناتج القومي بمعدلات تصل إلي ١٠% سنويا، مما

يهيئ الفرصة أمامها لتلعب في القرن الحادى والعشرين دورا مؤثرا فى تشكيل النظام العالمى الجديد.

إضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاد الصينى هو أعلى الاقتصاديات نموا فى الوقت الحالى (١٢% سنويا)، بالإضافة إلى أن الصين احتلت المركز الحادى عشر فى قائمة أكبر الدول من حيث حجم تجارتها الخارجية بإجمالى (٢٠٠) بليون دولار بنسبة ٣% من التجارة العالمية، واحتلت المركز الأول فى قائمة الدول التى شهدت زيادة فى صادراتها. وفى عام ١٩٩٦ أعلنت للصين خطتها الخمسية التاسعة وحددت الأهداف طويلة الأمد حتى عام (٢٠١٠) وتتطلب أهداف الخطة توفير نظم معلومات علي درجة عالية من التقدم فى مجالى الإدارة والتكنولوجيا، بالإضافة إلى منتجات ذات محتوى تكنولوجى راق، وهو ما لا يستطيع الجهاز الإنتاجى الصينى توفيرها من أجهزة الكمبيوتر المتقدمة والطائرات والأقمار الصناعية، وكل هذه الاحتياجات تدفع نحو المزيد من الانفتاح علي الاقتصاد العالمى. كما أن كل هذه الحقائق تؤكد أن تدعيم العلاقات الاقتصادية مع الصين هو الحل الأمثل لمشكلات الاقتصاد الأمريكى من وجهة نظرهم.

ويشير هؤلاء إلى أن التحدى الصينى يختلف تماما عن التحدى السوفيتى السابق، فقد كان الاتحاد السوفيتى يمتلك أنظمة تابعة تأسر بأوامره فى كل أنحاء العالم، فى الوقت الذى لا يبدى الصينيون فيه اهتماما بذلك، وكان الاتحاد السوفيتى السابق يمتلك قوة مسلحة أو شكت أن تضاهى القوة الأمريكية ولكن الصين رغم امتلاكها الكثير من

الصواريخ فإن هناك فجوة بينها وبين الولايات المتحدة لا تقل عن عشر سنوات، وإذا كان الاتحاد السوفيتي يشكل فيما مضى قوة استعمارية مناهضة لأمريكا، فإن الصين رغم كونها قوة كبيرة صاعدة فإنها ليست في حاجة لتهديد أحد إذا ما تم التعامل معها بشكل مرن من جانب جميع الأطراف. وهناك العديد من الشواهد التي تشير إلى أن الصين بدأت العمل مع الولايات المتحدة على عدة جبهات، كما تشارك الولايات المتحدة اهتمامها بتحقيق الاستقرار في آسيا وتجنب نشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية، فضلا عن أنها قللت من استعدادها السابق بتصدير مواد نووية لأي بلد يطلب أو يدفع، وهناك مؤشرات على قيام الصين أيضا بفرض ضوابط على صادراتها الكيماوية واستعدادها للتعامل الإيجابي مع قضية حقوق الملكية وقبول القواعد الدولية في هذا الشأن.

ويضيف أنصار هذا التيار، معززين وجهة نظرهم، بأن الصين تشارك الولايات المتحدة كذلك في التخوف من سباق التسلح بين دول المنطقة وتعمل على تحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية بمشاركة في أعمال اللجان الرباعية المشتركة التي تضم الصين والولايات المتحدة بالإضافة إلى الكوريتين، وتساند عمليات حفظ السلام في كمبوديا، وذلك وجه للتقارب بين السياستين الأمريكية والصينية تجاه شرق آسيا يخفف من قلق الولايات المتحدة المتمثل في بروز الصين كقوة إقليمية كبرى تهدد المصالح الأمريكية.

وبعد استعراض وجهات النظر المختلفة حول علاقة أمريكا بالصين انتهى المستشارون الأمريكيون إلى خلاصتين هما:

١- أن الحقائق الكامنة داخل كل من الاقتصادين الأمريكي والصيني تدفع نحو مزيد من التقارب والاعتماد المتبادل، ولكن أيضا يمكن أن تكون عناصر تباعد وموضوع نزاع حين تنثور قضايا مثل درجة انفتاح كل منهما تجاه المنتجات القادمة من الآخر ومعدل التبادل التجاري وتوازن ميزان المدفوعات، وغيرها من القضايا التي قد يتحول بعضها إلى حروب تجارية بين الولايات المتحدة والصين، على الرغم من أن العلاقات الاقتصادية تمثل أعلى درجات التعاون بينهما.

٢- والخلاصة الثانية تكمن في أن احتمال اندلاع حرب تقليدية أو غير تقليدية بين البلدين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة أمر وارد، ولكن هذا الاحتمال أخذ في الضعف نتيجة لحساباتهما الدقيقة، ولما ينتج عن ذلك من خسارة فادحة لكلا الطرفين، خاصة وأن القوتين قد توصلتا منذ أمد، إلى قناعة تقودهما نحو معالجة قضايا الاختلاف بينهما في إطار من التعاون المشترك. ودليل ذلك أن هناك درجة من الاتفاق بين الدولتين على خطر انتشار الأسلحة النووية، حيث لم يسبق للصين أن ساعدت دولة غير نووية على دخول النادي النووي، على الرغم من أنها لم توقع على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية (N.P.T.) وتحرص على أن تكون المفاعلات التي تصدرها للأغراض السلمية وتخضع لإشراف وكالة الطاقة الذرية.

أما بالنسبة لتصدير الأسلحة التقليدية، فإن الصين لا تتردد كثيرا في عقد صفقة مع أية دولة حتى إذا كانت تشتمل على صواريخ محظورة. ولكن المحللين لاحظوا تذبذب موقف الولايات المتحدة تجاه هذا الموضوع، إذ بدت متساهلة مع الصين في قضية ضبط التسليح عندما كانت بصدد تكوين التحالف الدولي ضد العراق، حيث أكد "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق لنظيره الصيني "تشيان تشي تشن" في ديسمبر ١٩٩٠ أن الولايات المتحدة لا تعارض قيام بكين بتزويد سوريا بصواريخ أرض - أرض متوسطة المدى مؤكدا تفهم الولايات المتحدة لرغبة سوريا في تدعيم دفاعاتها، وحصلت سوريا بموجب هذا التصريح علي ٤٠ صاروخا صينيا ثم عدلت الولايات المتحدة موقفها مرة أخرى بعد حرب الخليج عندما صرح "ريتشارد سولومون" مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأقصى بأن الولايات المتحدة طلبت من الصين المساعدة في وضع ضوابط دولية جديدة لوقف تدفق الأسلحة إلي الشرق الأوسط.

إلا أن الأمر استتب في النهاية علي ترجيح رأي فريق التقارب مع الصين وبدأت رحلة التنازل المتبادل بين القوتين بدلا من المواجهة، والذي يمكن أن يحقق - وفق حساباتهما عددا من المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية لكلا الطرفين، فيما يلي إيجاز أهمها:

أولا: بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

- الحصول علي إقرار من الصين بالحد من تعاونها النووي العسكري في مجال الصواريخ بعيدة المدى مع إيران، فقد سعت الولايات

المتحدة ومنذ بضعة أعوام إلي إدخال الصين في سلسلة من الاتفاقات والتعاقدات التي تجنبها مخاطر انتشار تكنولوجيا الأسلحة الصينية. ففي أكتوبر ١٩٩٤ وقعت الصين والولايات المتحدة إتفاقا يقضى بالحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ الصينية فى مقابل رفع العقوبات المفروضة علي الصين، كما وقع البلدان إتفاقا آخر للتعاون بشأن تحويل شركات الأسلحة والمعدات العسكرية إلي صناعات مدنية. كما أبدت الولايات المتحدة حرصها علي كسب تأييد الصين للاتفاق الأمريكى مع كوريا الشمالية حول برنامجها النووى. وبموافقة الصين علي الحد من تعاونها العسكرى والنووى مع إيران، تكون الولايات المتحدة قد خطت خطوة مهمة فى منع الانتشار النووى الذى يهدد المصالح الأمريكية الاستراتيجية.

- توفير المئات من فرص العمل الناتجة عن الصفقات التى أبرمتها أكبر بعثة تجارية صينية زارت الولايات المتحدة فى مجال الطائرات المدنية وقطع الغيار وذلك طوال الشهر الذى سبق زيارة "جيانج زيمين" للولايات المتحدة، ولم تجد الولايات المتحدة حرجا فى الترويج للسلع الصينية، حيث وافقت الصين علي شراء طائرات مدنية من شركة "بوينج". بالإضافة إلي أن بكين كانت بحاجة إلي شراء حوالى ٧٠٠ ألف طن من القمح الأمريكى سنويا، زيادة علي محصولها المحلى من القمح.

- تصديق الصين علي المعاهدة الدولية لحقوق الأفراد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد لقي القرار الصينى بهذا الشأن ترحيبا واسعا من جانب أوساط الاقتصاد والتجارة والأعمال فى الولايات

المتحدة، إذ أن من شأن هذه الخطوة زيادة اندماج الصين في الاقتصاد العالمي، بما يترتب علي ذلك من تنامي فرص التعاون والانفتاح علي الدول الأخرى ومنها الولايات المتحدة وتهيئة الأجواء لتقليل الفائض التجاري معها والذي تجاوز حوالى ٤٠ مليار دولار.

ثانيا : بالنسبة للصين:

- الحصول علي اعتراف ضمنى من الولايات المتحدة بأن الصين قد بلغت قدرا متزايدا من القوة الاقتصادية والعسكرية يؤهلها لأن تصبح شريكا متكافئا فى الحفاظ علي الأمن والسلم فى منطقة آسيا والعالم. وأصبح الأمريكيون مقتنعين بأن أكبر تحول يحدث الآن فى منطقة آسيا المطللة على الباسيفيك هو بروز الصين، وأنه من الضرورى الإسراع بإقامة نوع من التقارب معها علي النحو الذى يضمن المحافظة علي المصالح الاستراتيجية الأمريكية، وتحقيق المكاسب المشتركة ليس فقط فى المجالات الاقتصادية والتجارية بل والعسكرية أيضا، حيث تستطيع القوات المسلحة الصينية أن تلعب دورا سياسيا فى بعض القضايا التى تهتم الولايات المتحدة فى آسيا.
- استئناف برنامج استيراد تكنولوجيا المفاعلات النووية من الولايات المتحدة، وبذلك تحل الصين واحدة من أصعب المشاكل التى تؤرق مضاجع مخططى مشروعات التنمية الاقتصادية والصناعية وهى مشكلة الطاقة.

- الفوز بتعهد من الإدارة الأمريكية بتجميد مشروعات تزويد "تايوان" بالأسلحة، حيث تري الصين أن من شأن الدعم العسكري الأمريكي لتايوان وتزويدها بالسلح أن يعوق عمليات الضم. وكانت الولايات المتحدة قد وافقت علي بيع ١٥٠ طائرة مقاتلة من طراز (إف ١٦) لتايوان رغم اعتراض بكين، وبوقف مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان تكون الصين قد خطت خطوة متقدمة نحو عزل "تايوان" تمهيداً لضمها علي المدى الطويل.
 - الإقرار بحق الشعب الصيني في أن يكون نظامه السياسي مختلفاً عن قيم ومفاهيم الغرب، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي "كلينتون" خلال زيارة "جيانج زيمين" لواشنطن في العام ١٩٩٧^(١).
- وباستعراضنا للقضايا محل الاختلاف والاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين نكون قد حاولنا قدر الإمكان تقريب فكرة التنازلات بين دول القوة لندلل بمثال حي علي كيفية اختلاف تعامل دول القوة مع بعضها البعض عن تعاملها مع دول الضعف.

(١) مركز الدراسات الإستراتيجية، العلاقات الصينية الأمريكية وانعكاساتها علي أمن الخليج. دولة الكويت. سلسلة قراءات. فبراير ٢٠٠٠.